

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ مقدمة المصحح ﴾

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى .
اما بعد فن الواضح ان معظم العلوم الإسلامية مدارها على النقل ،
و أن النقل لما عدا نص كتاب الله تعالى من شأنه ان يختلط صحيحه بسقيه ه
فأصبح مفتقرا الى النقد ، وعماد النقد النظر في احوال الناقلين .
وقد اعتنى علماء سلفنا بنقل تلك العلوم من قراءات و تفسير و حديث
و آثار و فقه ، و كذا التاريخ و اللغة و الأدب بأسانيد متصلة يحدث بها
اللاحق عن السابق الى ان تم تقييدها في المصنفات . و إلى جانب ذلك
عنوا بالبحث عن احوال الرواة و بيانها للناس لتنتقل ثم تقيد كغيرها . ١٠
و أول مصنف جامع لأسماء الرواة إلّا ما شذ هو التاريخ الكبير
للإمام ابى عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى رحمه الله ، احتوى على بضعة
عشر الف ترجمة ، و فى عصره جمع اصحاب الإمامين احمد بن حنبل و يحيى
ابن معين مجاميع مما افاداه فى احوال الرواة ، ثم كثرت المصنفات و المجاميع
فى ذلك

هذا والاسماء قد تشبه فيتفق الرجلان فأكثر في الاسم واسم الأب
 واسم الجد ونحو ذلك كأحمد بن جعفر بن حمدان ، اربعة في طبقة
 واحدة . وكثيرا ما يذكر الراوى بأوصاف متعددة كمحمد بن سعيد بن
 حسان الشامى المصلوب يقال له : محمد بن حسان ، محمد بن عبد الرحمن ، محمد بن
 ٥ زكريا ، محمد بن ابى قيس ، محمد بن ابى زينب ، محمد بن ابى الحسن ،
 محمد بن ابى عتبة ، محمد بن ابى حسان ، محمد بن ابى سهل ؛ محمد الطبرى ،
 محمد الأردنى ؛ محمد مولى بنى هاشم ؛ ابو عبد الرحمن الشامى ، ابو عبد الله
 الشامى ، ابو قيس الملائى ، ابو قيس الدمشقى - الى غير ذلك . والائمة
 انما يعرفون اكثر الرواة قبلهم من اسانيد الاخبار التى تجىء من طريقهم ،
 ١٠ . وإذ كان الأمر كذلك فطبيعى ان يقع لبعض الائمة الخطأ فيعد
 الاثنين فأكثر واحدا لاتفاق الاسم والطبقة ، و يعد الواحد اثنين
 فأكثر لاختلاف الاسم ، او يتردد بين الأمرين . كما لا يؤمن ان يقع
 الاشتباه لمن ينظر فى اسانيد الاخبار ، وفى ذلك من الخلل ما فيه فقد
 يكون احد الرجلين موثقا والآخر مجروحا فنظنهما واحدا كان بين
 ١٥ . أن يرد خبر الثقة او يقبل خبر المجروح ؛ ومن حسب الواحد اثنين قد
 يعد احدهما ثقة والآخر غير ثقة فيكون قد اعتقد فى رجل واحد انه
 ثقة غير ثقة ، الى غير ذلك من المفاسد .

لذلك اعتنى المحدثون بهذا الباب فوضعوا لبيانهم فنين ، فن المتفق
 والمفترق لما اتفق اثنان فأكثر فى اسم واحد ، وفن من يذكر بأوصاف
 ٢٠ متعددة لمن يذكر باسمين فأكثر وهو واحد ، كما وضعوا فى علوم الحديث
 فنونا

فنوناً آخر تذكر في كتب المصطلح . وكان قدماء الأئمة في شغل عن هذا التفنين بما هو أهم منه من جمع الأصول وحياتها . ثم في القرن الرابع بدأ العمل فيها تألف بعضهم في بعض الفنون واعتنى بعضهم برسمها والتثيل لها كما فعل أبو عبد الله الحاكم النيسابوري في كتاب معرفة علوم الحديث .

فلما جاءت التوبة إلى الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي وجه عنايته إلى التأليف في تلك الفنون فصنف في كل فن كتاباً صارت عمدة لأهل الحديث بعده . كما قال ابن السمعاني عند ذكر (الخطيب) في الأنساب . وقال ابن الجوزي في المنتظم بعد أن ذكر جملة من مؤلفات الخطيب "من نظر فيها عرف قدر الرجل وما هيئ له بما ١٠ لم يتهاى لمن كان يحفظ منه كالدارقطني وغيره" وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة شرح النخبة بعد أن ذكر مؤلفي الخطيب الكفاية والجامع "وقل فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتاباً مفرداً فكان كما قال الحافظ ابن نقطة : كل من انصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه" ، وقال الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد السلفي :

١٥

تصانيف ابن ثابت الخطيب	ألذ من الصبا الغض الرطيب
يرأها إذ رواها من حواها	رياضاً للفقى اليقظ اللبيب
ويأخذ حسن ما قد صاغ منها	بقلب الحافظ الفطن الأريب

(١) ترجمة الخطيب معروفة وقد لخصتها في آخر كتابه الجليل (الكفاية) المطبوع بدائرة المعارف العثمانية فلم أر هنا الإطالة بذكرها .

فأية راحة ونعيم عيش يوازي عيشها أم أي طيب
 ألف الخطيب في فن المنق و المنق كتابا، ولم يذكروا احدا سبقه
 الى التأليف فيه و ألف في من يذكر بأوصاف متعددة كتابه (الموضح)
 و قد سبق في الجملة : ذكروا ان ابا زرعة اخذ على تاريخ البخارى عدة
 ه قضايا في الجمع و التفريق . و الجمع : عد الاثنين فأكثر واحدا . و التفريق :
 عد الواحد اثنين فأكثر . و ذكروا ان لعبد الغنى بن سعيد مؤلفا سماه
 (ايضاح الاشكال) ، فأما مأخذ ابي زرعة فقد جمعها ابن ابي حاتم و أشار
 اليها في كتابه (الجرح و التعديل) و ليست بكثيرة . و أما كتاب عبد الغنى
 فقرأت على لوح الجزء الثانى من الموضح فائدة بخط بعض اهل العلم
 ١٠ ذكر فيها ايضاح الاشكال و أن السيوطى لخصه في خمس عشرة ورقة ،
 قال ” و الذى فيه من الاسماء قليل جدا بالنسبة لما ذكره الخطيب “ . و أما
 كتاب الخطيب وله اكتب هذه المقدمة فهو هذا :

موضح اوهام الجمع و التفريق

هذا الكتاب مشهور بين اصحاب الحديث يذكرونه في ترجمة الخطيب ،
 ١٥ و في كتب علوم الحديث (المصطلح) و ينقلون عنه في كتب الرجال .

وصفه

ابتدأه الخطيب بالحمد و الصلاة و بيان موضوع الكتاب و الحاجة
 اليه ، ثم روى عن الدارقطنى قضيتين في الجمع و التفريق اخذهما على
 البخارى . ثم ذكر الخطيب ان في تاريخ البخارى قضايا كثيرة من هذا

الباب ، و أنه سذكرها ثم بذكر ما شاكلها مما وقع لغير البخارى ، ثم يذكرو
ما اختلفوا فيه ولم يتبين له الصواب ثم يذكرو ما له رسم الكتاب ثم
قال ” ولعل بعض من ينظر فيما سطرناه ... يلحق سببى الظن بنا
و يرى انا عمدنا للطعن على من تقدمنا ، و إظهار العيب لكبراء شيوختنا .
و أنى يكون ذلك و بهم ذكرنا ، و بشعاع ضيائهم تبصرنا و لما ه
جعل الله تعالى فى الخلق اعلاما لزم المهتدين بمبين انوارهم
بيان ما اهملوا و تسديد ما اغفلوا و ذلك حق للعالم على المتعلم و واجب
على التالى للتقدم ” ثم ذكر حكايات فى ان الكامل من عدت سقطاته
و أنه لا يسلم من الخطأ كتاب غير كتاب الله عز و جل . ثم روى عن
ابى زرعة انه وجد فى تاريخ البخارى خطأ كثيرا فواقفه صالح بن محمد ١٠
الحافظ و اعتذر عن البخارى بأن الخطأ من قبله . ثم ذكر أن ابن ابى
حاتم جمع الاوهام التى اخذها ابو زرعة على البخارى فى كتاب مفرد .
قال الخطيب ” و نظرت فيه فوجدت كثيرا منها لا تلزمه ، و قد حكى
عنه فى ذلك الكتاب اشياء هى مدونة فى تاريخه على الصواب بخلاف
الحكايات عنه ” ثم اخذ عليه انه لم ينص على عدم قصده انتقاص ١٥
البخارى مع انه اغار على تاريخه فضمنه كتاب الجرح و التعديل ،
و ذكر حكاية الحاكم ابى احمد و قد ذكرتها و أجبنا عنها فى مقدمتى
لكتاب (الجرح و التعديل) . ثم روى كلمة ابن عقدة فى حاجة اهل
الحديث الى تاريخ البخارى . ثم قال : ” فن اوهام البخارى فى الجمع
و التفريق ” فساق اربعة و سبعين فصلا غالبا فى التفريق و هو ٢٠

موضوع الكتاب ، و بعضها في الجمع وهو من موضوع فن المتفق
والمفترق يسوق في كل فصل عبارة التاريخ ثم يذكر رأيه ويستدل
عليه بكلام بعض الأئمة و بسياق الأسانيد التي تشهد لقوله مع احاديثها .
و يتوسع في ذكر الأحاديث و الاختلاف فيها و يستطرد لفوائد أخرى .
٥ ثم ذكر قضايا لابن معين ، ثم جماعة من الأئمة الى ان ختم بالدارقطني
ثم ساق فصلا فيما اختلف فيه من ذلك و لم ين له الصواب : الجمع
أم التفريق ؟ و بتمامه تم القسم الأول من الكتاب وهو نحو خمسه . ثم
شرح في القسم الثاني بسياق اسماء الرواة الذين ذكر كل منهم بوصفين
او أكثر فقال ” باب الألف . ابراهيم بن ابي يحيى “ و ساق من
١٠ طريقه خبرا بهذا الاسم ثم قال ” و هو ابراهيم بن محمد الذي حدث
عنه محمد بن ادريس الشافعي و عبد الرزاق “ و ساق عن كل منهما خبرا
عن ابراهيم بهذا الاسم . و حكاية عن صالح بن محمد الحافظ ان شيخ
عبد الرزاق هو ابن ابي يحيى . ثم قال : ” و هو ابراهيم بن محمد بن ابي
عطاء الذي روى عنه ابن جريج “ ثم ساق خبرا بذلك ثم حكاية عن
١٥ ابن معين باثبات ذلك ، ثم حكاية عن صالح بن محمد الحافظ بخلاف
ذلك ، و ردها بشواهد من الرواية و من اقوال الأئمة يسوق كل ذلك
بسنده . ثم قال ” و هو أبو إسحاق بن محمد و هو أبو إسحاق
الأسلمى و هو أبو إسحاق بن سمعان و هو أبو إسحاق
ابن ابي عبد الله و هو أبو الذئب “ ثم قال ” ذكر ابراهيم
٢٠ الصائغ “ و على هذه الوتيرة الى آخر الكتاب .

مع الخطيب

لا يرتاب ذو علم ان الخطيب محسن مصيب في بيان ما اخطأ فيه
من قبله من الأئمة ، وأنه بذلك مؤد حق الله عز وجل وحق العلم
وأهله وحق اولئك الأئمة انفسهم فانهم انما ارادوا بيان الحق
والصواب فاذا اخطأ احد منهم كان ذلك تقيض ما قصد ، وأحب ، ه
فالتنبيه على خطائهم ليرجع الأمر الى ما قصده وأحبه من حقه على كل
من له حق عليه . وكذلك لا يرتاب عارف ان الخطيب كان عارفاً بحق
العلم وسلف العلماء وخاصة اولئك الأئمة الذين لو لامهم لما كان شيئاً
مذكوراً ، وأنه كان محبا لهم لا هوى له في الغض منهم و الطعن فيهم .
ومع هذا فأتنا لا نبرئ الخطيب من ان يكون له هوى في اظهار سعة ١٠
عليه ودقة فهمه وعلو مكانته ، وإذ كان من الوسائل الى ذلك ان يبين
انه استدرك على كبار الأئمة وعرف الصواب فيما اخطأوا فيه كان
يحرص على ان يجد لأحدهم خطأ يعرف هو صوابه فيبين ذلك . انا نعلم
الخطيب اذا عبناه بهذا فان لنفسه عليه حقا فاذا احب مع اداء الواجب
ان يظهر قدره ويسير ذكره لم يكن عليه في ذلك حرج ، كيف ١٥
وقد يريد بذلك ان ينتفع الناس بعلمه و يقتنموا الاستفادة من كتبه .
وقد يكون الحامل له على هذا ان اهل عصره لم يكن كثير منهم
او اكثرهم يعرفون له حقه و ينزلونه المنزلة التي تنبغي له ، بل منهم من عاداه
و آذاه و حاول اهلاكه ؛ ومن يدري ؟ فلعلة كان في ذلك خير كثير

للعلم و أهله و للخطيب نفسه ، فلعله لو رزق التوفير البالغ من اهل عصره ما انبعثت همته الى الحرص على اظهار علمه بتلك المؤلفات الجليلة .

يبد أنا نأخذ عليه امورا ، الأول كلمات كان في غنى عنها كقوله في بعض ما اخذه على البخارى " وهذا خطأ قبيح " ونحو ذلك . ولولا

ان الأئمة قبله قد اطلقوا كلمة " الوهم " على ما يشاكل تلك القضايا التى سماها اوهاما لأخذنا عليه هذه الكلمة لأنها قد تشعر بالغفلة ، وعامة ما يصح فيه قوله من تلك القضايا انما هى اخطاء اجتهدية بنى من وقعت له على ما عنده من الأدلة ، و الأدلة فى هذا الباب منتشرة غاية الانتشار و فى تاريخ البخارى بضعة عشر الف ترجمة وقد يتعلق ١٠ بالترجمة الواحدة عدد من الأخبار و لو تحرى البخارى ان لا يقع له خطأ

البتة لترك علمه فى صدره ، على ان كثيرا من القضايا التى ذكر الخطيب ان البخارى وهم فيها انما جاء الوهم من نسخة الخطيب او من غفلته عن اصطلاح البخارى او إشارته و سأنبه على ما تنبته له من ذلك . و على كل حال فالأوهام هنا ليست من قليل اوهاام الرواة التى تنشأ عن غفلة ١٥ او نسيان او نحو ذلك مما يחדش فى حفظ الراوى و ضبطه .

الأمر الثانى مما نأخذه على الخطيب انه يستشهد فى توهم الأئمة بروايات من طريق بعض الكذابين او المتهمين ، وكان عليه ان لم يعرض عنها البتة ان ينص على عذره كأن يقول : و فلان و إن كان معروفا بالكذب فلا مانع من الاستشهاد به فى مثل هذا لأنه لا غرض له فى

٢٠ الكذب فيه . و إذا قبلنا منه هذا العذر على ما فيه .

الثالث انه يذكر بعض قضايا قد سبقه الى مثل قوله فيها من هو
أجل منه ، فلا يذكر ذلك مع ان الظاهر أنه وقف عليه . ولسنا ننكر على
الخطيب انه اهل لإدراك الصواب في تلك القضايا ولو لم يبينه غيره
فلا يكون سكوته انتحالا ولا تشبعا بما لم يعط ولكن كان ذكر ذلك
انفي للهمة عنه و أثبت لقوله .

الرابع انه لم يتصف البخارى فقد ذكر له نحو ثمانين قضية سماها
اوهاما ، وهذا العدد وإن لم يكن شيئا بالنسبة الى بضعة عشر الف ترجمة
جمعها البخارى من الأسانيد ، فالواقع انه لايلزم البخارى من ذلك
إلا اليسير كما سأوضحه إن شاء الله لكن كلام الخطيب في تلك القضايا
مفيد جدا من جهات أخرى كما يعرف بالاطلاع عليها ، وعلى كل حال ١٠
فهذه المآخذ مغفرة في جانب فضل الخطيب وإفادة كتابه هذا .

الأصل

كان الأخ العلامة الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة عافاه الله قد اطلع
على نسخة هذا الكتاب (الموضح) في مكتبة المدرسة الاحمدية بحلب
برقم ٣٣٩ وذكره لي عند رجوعه الى مكة المكرمة و ذكر علاقته بتاريخ ١٥
البخارى وإن من تمام ما قمت به وقامت به جمعية دائرة المعارف العثمانية
في حيدرآباد الدكن من خدمة التاريخ تلك الخدمة البالغة ان تقوم بخدمة هذا
الكتاب (الموضح) . ولم اهتم حينئذ بالامر لأنى لم اقدره قدره . ثم سافر
فضيلته مرة أخرى الى الشام فأخذ لنفسه صورا من الكتاب وعند رجوعه

الى مكة المكرمة إراني ، فلما تصفحت الكتاب علمت أني كنت على خطأ في عدم اهتمامي به أولا فبادرت الى نسخه و تحقيقه و التعليق عليه . هذا و النسخة مقسومة الى جزئين يقع الأول في ١٣٤ ورقة ، ينتهي بانتهاء باب الألف من القسم الثاني من قسمي الكتاب - و قد مر بيان ذلك - و يقع الجزء الثاني في ١٢٩ ورقة ، و عدد الأسطر في الصفحة تختلف ما بين ٢٧ - ٣٣ و معدل كلمات السطور خمس عشرة كلمة في السطر . و تاريخ كتابته سنة ٦٢٧ و سمي الكاتب نفسه في آخر الجزء الأول محمد بن أبي عبد الله ابن جبريل بن عرار الأنصاري و في آخر الجزء الثاني محمد بن محمد بن أبي عبد الله بن عرار بن محمد بن أحمد بن علي الأنصاري . و في آخر الجزء ١٠ الأول على الحاشية بخط كاتب الأصل ” بلغ هذا الجزء الأول مقابلة مع الإمام الحافظ “(٩) و في بعض المواضع محو وسقط سأنبه عليه في التعليقات .

تاريخ البخاري والتوهمات

تقدم قول أبي زرعة ، و توهمه للبخاري في مواضع و جمع ابن أبي حاتم لذلك و اعتراض الخطيب عليه و تصدى الخطيب اول كتابه ١٥ هذا لما تصدى له و أخذى عليه في ذلك ، و هناك حقائق تبين الواقع رأيت ان اعرضها هنا اجمالاً ثم انبه على ذلك في التعليقات .

من اللطائف ان تاريخ البخاري مثلث من ثلاث جهات : الأولى : في مقدمة فتح الباري عنه : ” لو نشر بعض استاذي هؤلاء لم يفهموا كيف صنفت التاريخ “ ثم قال ” صنفته ثلاث مرات “ و معنى هذا

هذا أنه بدأ فقيد: التراجم بغير ترتيب ، ثم كر عليها فرتبها على الحروف ، ثم عاد فرتب تراجم كل حرف على الأسماء : باب ابراهيم . باب اسماعيل - الخ هذا هو الذى التزمه ويزيد فى الأسماء التى تكثر مثل محمد و ابراهيم فيرتب تراجم كل اسم على ترتيب الحروف الاوائل لأسماء الآباء ونحوها .
الجهة الثانية : فى مقدمة الفتح ايضا عنه "صنفت جميع كتبى ثلاث ٥ مرات " يعنى والله اعلم انه يصنف الكتاب ويخرجه للناس . ثم يأخذ يزيد فى نسخته و يصلح ثم يخرج مرة ثانية . ثم يعود يزيد و يصلح حتى يخرج الثالثة . وهذا ثابت للتاريخ كما يأتى .

الجهة الثالثة ان له ثلاثة توارخ ، الكبير وقد طبع فى دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن فى الهند ، طبع منه اولاً ما عدا الربع الثالث ، ثم ١٠ وجد الربع الثالث وتم طبعه حديثاً بحمد الله و الصغير وقد طبع فى الهند ايضا . و الأوسط لما يطبع و منه نسخة فى مكتبة الجامعة العثمانية بحيدرآباد الدكن .

ومعرفة الجهتين الاولين نافعة ، اما الثانية فان ما تقدم من كلام ابى زرعة و صالح بن محمد الحافظ و ما جمعه ابن ابى حاتم من المآخذ ١٥ على البخارى كان بالنظر الى النسخة التى اخرجها البخارى اولاً ، و بهذا يتضح السبب فيها ذكره الخطيب معترضاً على ابن ابى حاتم قال " و حكى عنه (اى عن البخارى) فى ذلك الكتاب اشياء [على الغلط] هو مدونة فى تاريخه على الصواب بخلاف الحكاية عنه ، فكلام ابن ابى حاتم كان بحسب النسخة التى اخرجها البخارى اولاً ، وكلام الخطيب بالنظر الى النسخة ٢٠

التي اخرجها البخارى ثانياً وهى رواية ابى احمد محمد بن سليمان بن فارس الدلال النيسابورى المتوفى سنة ٣١٢. ذكر الخطيب فى الموضع اول اعتراضاته على البخارى اسناده اليه. وفى رواية ابن فارس هذه مواضع على الخطأ وهى فى رواية محمد بن سهل بن كردى عن البخارى على الصواب ٥ انظر الموضع، الاوهام ٧ و ٩ و ١٣ من اوهام البخارى مع تعليق فظهر أن رواية ابن فارس بما اخرجها البخارى ثانياً؛ ورواية ابن سهل بما اخرجها ثالثاً.

و أما الجهة الاولى فيتعلق بها اصطلاحات للبخارى.

الأول انه حيث يرتب الأسماء الكثيرة بحسب اوائل اسماء الآباء ١٠ يتوسع فيعد كل لفظ يقع بعد "فلان بن" بمنزلة اسم الأب ويزيد على ذلك فيمن لم يذكر ابوه فيعد اللفظ الواقع بعد الاسم كاسم الأب فمن ذلك "عيسى الزرقى" ذكره فيمن اسمه عيسى و أول اسم ابيه زاي وهكذا "اسلم الخياط" فيمن اسمه مسلم و أول اسم ابيه خاء.

الثانى انه اذا عرف اسم الرجل على وجهين يقتضى الترتيب وضعه ١٥ بحسب احدهما فى موضع وبحسب الآخر فى آخر ترجمة فى الموضعين فمن ذلك شيخه محمد بن اسحاق الكرماني يعرف ايضا بمحمد بن ابى يعقوب ذكره فى موضعين من المحمدين فقال فى الجلد الاول رقم ٦٦ "محمد بن اسحاق هو ابن ابى يعقوب الكرماني مات سنة ٢٤٤" وقال فيه رقم ٨٥٨: محمد ابن ابى يعقوب ابو عبدالله الكرماني ... و من ذلك عبدالله بن ابى ٢٠ صالح ذكوان يقال لعبدالله "عباد" فذكره البخارى فى باب عبدالله وفى

باب عباد وكلامه في الموضوعين وفي ترجمة صالح بن ابي صالح ذكوان صريح في انه لم يلتبس عليه . من ذلك مسلم بن ابي مسلم يقال له "الخياط" فذكره في مسلم بن ابي مسلم وفي مسلم الخياط . وسياقه صريح في انه لم يلتبس عليه ، فهذا هو اصطلاحه . وصاحب التهذيب يذكر الرجل في موضع مفصلا ثم يذكره في الموضوع الآخر مختصرا جدا ويحيل ٥ على ذلك . وصنيع البخاري ان لم يكن احسن من هذا فعلى كل حال ليس بوم ولكن الخطيب بعد هذه اوهاما انظر الموضع ، الوهم ٢ و ٤٢ و ٥٥ من اوهام البخاري . ولم يكتف بذلك بل فضل هذه المواضع بمزيد من التشنيع . وتشنيعه عائد عليه كما لا يخفى .

الاصطلاح الثالث (وقد نبهت عليه في تعليقاتي على التاريخ ٢٦٩/١/٢ ١٠ رقم ١٠٠١) وهو ، أن البخاري اذا وجد من وُصف بوصفين وكان محتملا ان يكون واحدا و أن يكون اثنين فانه يعقد ترجمتين فان لم يمنعه مقتضى الترتيب الذي التزمه من قرنها قرنها كي يسهل فيما بعد جعلهما ترجمة واحدة اذا تبين له ، او الإشارة القرية البينة اذا قوى ذلك ولم يتحقق كأنه يزيد في الثانية "اراه الاول" ولما جرت عادته بهذا صار القرن ١٥ في مواضع الاحتمال كالإشارة اليه والتنبه عليه . اما اذا لم يسمح مقتضى الترتيب بالقرن فانه يضع كلا من الترجمتين في موضعهما ويشير اشارة أخرى ، وقد يكتفى بظهور الحال انظر الموضع ٦ و ١٢ و ١٤ و ١٥ و ٣٨ و ٥٥ من اوهام البخاري . وكثير من المواضع التي لم يقض فيها البخاري بل أبقاها على الاحتمال يكون دليل الخطيب على اجد الاحتمالين ٢٠

غير كاف للجزم بحسب تحرى البخارى و تثبه . و ما كان كافيا للجزم
فلا يليق ان يسمى توقف البخارى وهما .

هذا و للبخارى رحمه الله ولوع بالاجتزاء بالتلويح عن التصريح كما
جرى عليه فى مواضع من جامعه الصحيح حرصا منه على رياضة الطالب
و اجتذبا له الى التنبه و التيقظ و التفهم .

قدمت هذا الفصل هنا لاحيل عليه فى التعليقات كما ستراه و ترى
بقية الاجوبة عن اكثر تلك القضايا التى سماها الخطيب اوهاما . و بما يجب
التنبه له ان المزي و ابن حجر و غيرهما قد يقلدون الخطيب و يذكرون
ان البخارى وهم و لا يبينون شيئا مما ينه . و لا يذكرون ما استدل به
١٠ الخطيب .

فن الواجب على كل من يريد التحقيق فى علوم الحديث تحصيل
هذا الكتاب ليتبين له الحال فى تلك المواضع وغيرها مع الوقوف على
الأدلة و ما لها و ما عليها و يعرف ما يتعلق بهذا الفن الخاص ليحصل
فوائده التى تقدمت الإشارة إليها مع فوائد أخرى جزيلة لهذا الكتاب
١٥ و الله الموافق .

كاتبه

عبد الرحمن بن يحيى العلوى

مكتبة الحرم المكى بمكة المكرمة

١٥/ ربيع الآخر سنة ١٣٧٨هـ